



السؤال:

ما هو دليلكم بعدم عدالة الصحابة؟

الجواب:

إنّ سؤالك يعطي انطباعاً عن الشيعة أنّهم لا يعترفون بعدالة الصحابة على الإطلاق، وهذا غير صحيح، ومجانِب للواقع، فليس الأمر كما تتصوّر، أو يتصوّر البعض، فالشيعة يقولون في حقّ الصحابة ما يلي:

إنّ الله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحقّ، وشرّع له شريعة ليبلّغها إلى المسلمين، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (١)، فمن التزم بهذه الشريعة - بكلّ أبعادها من الأوامر والنواهي - فهو مسلم بحقّ، ويجب على جميع المسلمين احترامه وتقديره والترحّم عليه.

ثمّ من ضيّع هذه الأوامر أو بعضها، فإن كان عن جهلٍ وقصور فهو معذور، وإن كان عن عمدٍ وعنادٍ واستخفافٍ بأوامر الله ورسوله، فهو وإن لم يخرج عن الإسلام - إذا بقي ملتزماً بالشهادتين - لكن يُعتبر خارجاً عن طاعة الله ورسوله، وموجباً للحكم عليه بالفسق، وهذا أمر نعتقد أنّك توافقين عليه.

وهنا نقول: إنّ من ضمن الأوامر التي أمرنا الله ورسوله باتّباعها والالتزام بها هي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (٢).

فمودة أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) من الواجبات على كلّ مسلم بنصّ القرآن الكريم والسنة القطعية، والتارك لها مخالف لأمر الله تعالى، كما أنّ التارك لغيرها من الواجبات - كالصلاة والصوم وغيرهما - يعتبر فاسقاً عند المسلمين كافّة.

وعلى كلّ حال، فالإشكال في أنّ جميع الصحابة عدول والبحث في الكلّية؛ لأنّ الصحابي من رأى الرسول (صلى الله عليه وآله)، ولا يوجد دليل صحيح صريح يقول بعدالة كلّ هؤلاء، بل نجري قواعد الجرح والتعديل عليهم.